

(4)

”الثورة لا يمكن أن تتوقف قبل  
تذويب الفوارق بين الطبقات  
وانهاء كل أشكال الاستغلال ..“

obeikandi.com

## ما هي الاشتراكية فى الفكر الناصرى ؟

لقد بدأت خطوات التغيير الاجتماعى والتطور لبناء الاشتراكية فى مصر منذ الشهور الأولى بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 . فى يوم 9 سبتمبر 1952 صدر قانون الإصلاح الزراعى الأول الذى حدد الملكية الزراعية بمائتى فدان وصاحب ذلك قانون لتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر . وإذا كان القانون فى حد ذاته لا يؤدى بالضرورة إلى بدء التحول الاشتراكى فى مصر . إلا أنه كان يعبر عن تغيير أساسى فى مصر من الناحية الاجتماعية طال انتظاره ، قاد فيما بعد إلى تحقيق خطوات أخرى فى طريق التطور الاشتراكى . وقد توالى الخطوات بعد ذلك فنقلت أجزاء متتالية من وسائل الإنتاج إلى ملكية الدولة خلال الفترة بين 1960-1956 ثم حدث التأميم لجزء هام من النشاط الاقتصادى عام 1961 . كما حدث عدد من التغييرات الأساسية فى علاقات الملكية خاصة وعلاقات الإنتاج عموماً قبل صدور الميثاق الوطنى فى مايو 1962 الذى كان الأساس النظرى للفكر الناصرى . وقد تناول الزعيم الخالد جمال عبد الناصر هذا الفكر بالشرح والتوضيح فى العديد من خطبه وتصريحاته بعد ذلك .

وقد بدأت كلمة الاشتراكية تتردد على لسان عبد الناصر فى خطبه وتصريحاته بعد القضاء على العدوان الثلاثى عام 1956 . وتضمن خطابه فى المؤتمر التعاونى عام 1957 أهمية أحداث تغييرات أساسية فى المجتمع لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال . وأمام اللجنة التحضيرية فى نوفمبر 1960 يجب على التساؤل أين ومتى تتوقف الثورة قائلاً بأنه لا يمكن التوقف قبل أن ينتهى تذويب الفوارق بين الطبقات وقبل أن تنتهى كل أشكال الاستغلال .

وجاء الميثاق الوطنى عام 1962 وأعلن أن هدف الاشتراكية هو تحقيق الحرية الاجتماعية، وهى لا تحقق إلا بتحقيق فرص متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية . وأن تحقيق ذلك لا يتم بمجرد إعادة توزيع الثروة القومية بين المواطنين بل يتطلب أساساً توسيع قاعدة هذه الثروة بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجمهير الشعب العاملة . ويرى الميثاق أن الاشتراكية لها دعامتان أساسيتان : الكفاية أى تحقيق الكفاية فى الإنتاج والعدل أى تحقيق عدالة توزيع الثروة القومية .

ويوضح عبد الناصر أهداف الاشتراكية فى خطبه وتصريحاته فى حديث للهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربى فى 19 مايو 1965 يقول :

«الاشتراكية هي منع استغلال الإنسان للإنسان ،  
والاشتراكية هي خلق الظروف والدوافع وتطوير المجتمع حتى  
يجد الإنسان كفرد والمجتمع كمجتمع كل الإمكانيات  
المادية و الفكرية والروحية » ويقول فى يوليو 1965  
«الاشتراكية هي تصفية الفوارق بين الطبقات . ويتكلم فى  
عيد أول مايو 1966 عن استغلال الانسان للإنسان فيقول «أن  
الاستغلال هو أخذ عرق العمال .. العامل اللى بيشتغل وقيمة  
عمله جنيه بديله ربع جنيه ويأخذ هو- أى الرأسمالى-  $\frac{3}{4}$  جنيه».  
أن شروط تحقيق الاشتراكية كما جاءت فى الميثاق  
يمكن تلخيصها فى الآتى :

1- أهمية سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج . وعلى توجيه  
فائض الإنتاج طبقا لخطة محددة . ويوضح الميثاق أن ذلك  
لا يتطلب التأميم الكامل لأدوات الإنتاج ووسائله . إلا أنه  
يتطلب قيام قطاع عام قادر يسيطر على قمم الاقتصاد فى  
المجتمع لتقود التقدم فى جميع المجالات . ويتحمل المسؤولية  
الرئيسية فى خطة التنمية . وأن يعمل القطاع الخاص فى  
إطار الخطة الشاملة بدون استغلال . بحيث تكون رقابة  
الشعب شاملة لكلا القطاعين .

2- أن يكون التخطيط المركزى الشامل المرتكز على  
القطاع العام طريقا للتنمية الاقتصادية ، باعتباره الطريق

الوحيد الذى يضمن استخدام جميع الموارد ، الوطنية والمادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية وإنسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب . كما يقضى على الاتجاهات الطفيلية التى تحاول أن تعيد السيطرة الرأس مالية المستغلة وتعميق الفوارق الطبقيّة . ولكى تتحالف مع رأس المال الأجنبى بهدف تصفية استقلالنا الاقتصادى .

3- أن التحول الاشتراكى يتوقف على الأساس الاقتصادى للمجتمع ، وبأساس اقتصادى قوى نستطيع أن نحقق التحول الاشتراكى . ومن أجل أن يكون لدينا أساس اقتصادى قوى فمن الضرورى أن يكون لدينا قاعدة صناعية قوية.

4- أهمية أحداث تغيير فى العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة ولا يتم ذلك إلا بواسطة قوى اشتراكية تمثل الشعب العامل وتتسلح بالوعى الاشتراكى . وتحل التناقضات التى تواجهها فى مرحلة التحول . كما يتطلب ثورة ثقافية شاملة وتغييراً جذرياً فى مناهج التعليم بحيث يصبح هدفها هو تمكين الإنسان من إعادة تشكيل حياته من جديد . كما يجب إعادة صياغة القوانين لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة . وإلا يكون هدف شعار سيادة القانون هو تثبيت الأوضاع والعلاقات الاجتماعية القديمة ، بل العمل على حماية المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأوسع الجماهير الشعبية.

5- أن يسقط التحالف القائم بين الإقطاع والرأسمالية وأن يحل مكانه تحالف ديمقراطى لقوى الشعب العامل من الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية المنتجة، ليكون هذا التحالف الجديد السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

لاشك أن تحقيق الأهداف السابقة يحتاج إلى فترة ليست بالقصيرة حيث أن التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى ورثناه لا يمكن القضاء عليه إلا على مراحل طويلة نسبيا . كما أن الطريق الذى نتبعه لتحقيق الاشتراكية يختلف عن الطرق التى أتبعنا فى مجتمعات أخرى . وهنا يتبادر سؤال لماذا كان اختيار الاشتراكية ولماذا اعتبرت الحل الوحيد لحل مشاكلنا؟ وقد أجاب الميثاق على هذا التساؤل فى فصله السادس «حتمية الحل الاشتراكى» بقوله أن المشكلة الأساسية التى تواجهها مصر هى مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى وضرورة تحقيق النمو والتقدم فقد كانت مصر مثلها مثل بلاد العالم الثالث جميعا موضع النهب والاستعمار لفترة طويلة . وكانت الثروة القومية والدخل القومى فى مصر تنمو بمعدلات تقل عن معدلات نمو السكان فيها . وكان من نتيجة الاستعمار أن مصر التى كانت تقف نفس الموقف الاقتصادى الذى تقفه اليابان فى أوائل القرن التاسع عشر قد تخلفت كثيراً عما

استطاعت اليابان والعديد من الدول الأخرى تحقيقه ، وبالإضافة إلى هذا التخلف فقد كانت الثروة القومية والجزء الأكبر من الدخل القومي مركزا في يد فئة قليلة لم تكن تتجاوز 1/2 % من مجموع سكان مصر . وكانوا يتمتعوا بنحو 50% من الدخل القومي . هذا علاوة على أن الاستعمار البريطاني والفرنسي والأوروبي بشكل عام كان يسيطر على المراكز الاقتصادية الاستراتيجية في الاقتصاد المصري .

وفي مثل هذه الظروف كان على مصر أن تختار طريقا لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي . أى تسير في طريق التطور الرأسمالي أو في طريق التطور الاشتراكي . ويشير الميثاق إشارة واضحة إلى أن طريق التطور الرأسمالي هو طريق مسدود لا بالنسبة لمصر وحدها ولكن بالنسبة لدول العالم الثالث جميعا . لظروف موضوعية ذكرت بالميثاق .

ومن هنا فإن الطريق الوحيد المفتوح لتحقيق التطور هو الحل الاشتراكي . يقول الميثاق : « أن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر ووصولا ثوريا إلى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري . وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين » .

من ذلك يتضح لنا أن الطريق الاشتراكي هو الطريق المفتوح للأسباب الآتية :

- يدعم جوهر الاشتراكية ويمنع السيطرة الاستبدادية، وفي الوقت نفسه يدعم الإنتاج لأنه يطلق حرية المنتجين في العمل طبقا لقوانين الاقتصاد الاشتراكي، مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد الاشتراكي بصورة مستمرة ويتطور في خط تصاعدي حيث أن الملكية الاجتماعية تكون متوافقة مع الطبيعة الاجتماعية للإنتاج.
- ينقذ الاقتصاد الاشتراكي المخطط المجتمع من التبدد الضخم في الموارد المادية وموارد قوة العمالة. هذا التبدد الذي تتميز به الرأسمالية ويسير جنبا إلى جنب مع أزماتها الاقتصادية.
- أن الاقتصاد الاشتراكي يسير طبقا لخطط مقرررة وعلى أساس النسب التي يقررها المجتمع ليضمن بها أقصى حد من سد المتطلبات المادية والروحية والثقافية للشعب.
- أن الاقتصاد الاشتراكي المخطط يعتبر عاملا قويا في التقدم العلمي والتكنولوجي حيث توجد مجالات كبيرة لتطويرهما . إذ يمكن تركيز القوة العاملة والموارد المادية والمالية لحل المشاكل العلمية والفنية ذات الأهمية على نطاق واسع .

- أن الاقتصاد الاشتراكي المخطط يؤدي إلى معدل عال للتنمية حيث يزداد حجم الإنتاج الصناعي بمعدلات لا يستطيع النظام الرأسمالي الوصول إليها . وهذا يؤدي إلى نمو سريع ومستمر فى الإنتاج والى ارتفاع مضطرد للمستويات المادية والحضارة للشعب.
- فى ظل الاشتراكية يمكن استخدام موارد القوة العاملة طبقا للخطة . ويضمن هذا الاستخدام التشغيل الكامل لجميع قوى الشعب العامل . فلا توجد بطالة ، وإنما على العكس من ذلك فهناك زيادة مستمرة وثابتة فى عدد المشتغلين فى الاقتصاد القومى. يضاف إلى هذا أن تدريب الفنيين يجرى وفق خطة موضوعة. وكذلك توزيعهم على فروع الاقتصاد المختلفة مما يؤدي إلى رفع المستويات المادية والثقافية للشعب العامل.
- المجتمع الاشتراكي هو مجتمع الحوافز المعنوية . فهذا المجتمع هو الذى يوجد التطابق الكامل بين المصلحة الشخصية لكل عامل فى الإنتاج وبين مصلحة المجتمع فى زيادة الإنتاج . بينما المجتمع الرأسمالي المبنى على الربح الرأسمالي والأجر المحدد للعامل يقصر الشعور بهذه المصلحة فى زيادة الإنتاج على طبقة الرأسماليين ويستبعد منه الطبقة العاملة التى ترى الجزء الأكبر من ناتج عملها يعود على غيرها.

- المجتمع الاشتراكى هو مجتمع الحوافز المادية لأنه يربط ربطا وثيقا بين كل زيادة فى دخل الفرد وبين المساهمة التى يساهم بها فى زيادة الإنتاج .
- النظام الاشتراكى هو الذى يطلق قوى الإنتاج الكامنة فى المجتمع. الذى قضى عليها إبان الحكم الاستعمارى والرجعى . أن الشعوب هى العنصر الأساسى فى قوى الإنتاج، فالعمل الانسانى الخلاق هو العنصر الايجابى فى عملية الإنتاج وهو الذى يخلق أدوات الإنتاج . أنها قوة إنتاجية كامنة تتحرك عندما تملك مصيرها بين يديها .
- الاشتراكية هى طريق القضاء على الاستغلال والطريق المؤدى إلى الحرية والديموقراطية . فهى ليست الطريق الوحيد للقضاء جذريا على مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى ولكنها أيضا طريق الحرية والديموقراطية . لأن الحرية الحقيقية أساسها التحرر من الحاجة والتخلص من القلق والاطمئنان إلى المستقبل والثقة به . وهى طريق الديموقراطية لأن الديموقراطية السياسية هى طريق المحافظة على الاستقلال الوطنى وتدعيمه .
- الاشتراكية هى طريق المحافظة على الاستقلال الوطنى وتدعيمه فى مواجهة القوى الاستعمارية العدوانية التى تعمل دائما للتآمر وتحسس مواطن الضعف لتتسلل من جديد إلى مواقعها القديمة . ولمواجهة حركة الاحتكارات

الرأسمالية العالمية والتي تهدف إلى ربط اقتصاديات الدول  
النامية أو الدول حديثة الاستقلال باقتصاديات الدول  
الرأسمالية الكبرى وجعلها تابع لها . أن الاستقلال  
الوطني لا يمكن المحافظة عليه وتدعيمه إلا على أساس  
التحرر الاقتصادي وإقامة القاعدة الاقتصادية الوطيدة  
التي تتكفل بحمايته وتقييم مجتمعا بعيدا عن السيطرة  
والتبعية الاستعمارية.